

رئيس لجنة الخدمات في البرلمان لـ «الميثاق»:

مبادرة الرئيس الأشجع سياسياً عام ٢٠٠٧



نقد الذات

عبد العزيز الهاجم

□ الحرية الإعلامية التي لاسقف لها كما تؤكد قيادة المؤتمر الشعبي العام هي المرجعية التي تحفزنا لأن تكون أكثر شجاعة في نقد الذات والاعتراف بالأخطاء والقصور كون المرحلة القادمة لاتحتمل أي تقاعس أو تهاون.

وعندما نتذكر المقولة الشهيرة التي أطلقها الدكتور عبدالكريم الإيراني قبيل الانتخابات البرلمانية ٩٧م حينما قال: «أن للمؤتمر الشعبي العام أن يتحمل مسؤولياته الوطنية بشجاعة»، في إشارة إلى أهمية تحقيق أغلبية مريحة تضع حداً لصلالة الأزدواجية وعدم الانسجام والشلل الإداري والاقتصادي والتنموي الناتج من توليفة الحكومات الائتلافية.. فإنه يجدر بنا أن نؤكد على أن المؤتمر «اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى بالالتفات إلى مسألة المراجعة والتقويم الذاتي أكثر من الانشغال بمربع التجاذبات والمهارات والمحاكمات التي تحاول أحزاب المشترك جره إليها».

صحيح ان المسؤولية الوطنية تحتم على «المؤتمريين» قيادة وقواعد الاصفاف وراء موقف واحد في مواجهة الدعوات والمؤتمرات التي تستهدف الثوابت الوطنية وفي مقدمتها الوحدة الوطنية واستقرار وأمن البلد.. غير أنه في الخط الموازي لا ينبغي أن يكون هناك جمود أو توقف في عملية الحراك والتقييم لمسيرة المؤتمر كحزب حاكم أو كل إليه الشعب في كل الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة مهمة قيادة مسيرة البناء والنهوض الوطني الشامل.

فإذا كان كل واحد من أحزاب المعارضة الرئيسية يقدم نفسه للجمهور من خلال قضية أو هدف أساسي ترتكز عليه إيديولوجيته فإن ما يميز المؤتمر الشعبي العام هو أنه معني ومطالب من الناس في نفس الوقت بتحقيق تلك الأهداف مجتمعة.

وبصورة أدق فالؤتمر هو المعول عليه أن يقود مسيرة التحديث والإصلاح وتجذير التجربة الديمقراطية والتحول باليمن إلى مجتمع مدني كامل ودولة مؤسسات حقيقية ونظام ليبرالي تحترم فيه الحريات وحقوق الإنسان كاملة.. وفي نفس الوقت هو يمثل هوية الأمة وفكرها الإسلامي المجسد للوسطية والاعتدال والتسامح.

ومثلما أن المؤتمر يمثل الشعور والهيم القومي لكل اليمنيين من خلال التزامه الكامل تجاه قضايا الأمة، فإنه على الصعيد الوطني ينتظر منه أن يجسد للناس العدالة الاجتماعية وتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة في مواجهة التحديات والمخاطر والأثار السلبية الناتجة عن العولمة.

وإزاء ذلك لايجوز أن يظل تعاطي المؤتمر مع قضايا الاستحقاقات الانتخابية بصورة مرحلية لاتعتمد التخطيط المسبق والاستراتيجي والليجوز أن لاتواكب تحركات الحزب الحاكم التحركات والجهود التي تقوم بها القيادة السياسية.

فالثوابت الوطنية التي يحاول البعض اليوم تجاوزها أو التطاول عليها تحتم على قيادة المؤتمر موقفاً جاداً ومسؤولاً تجاه ماينبغي عمله.. صحيح أن الكثير من القيادات المؤتمرية تعي ذلك جيداً وتقوم بواجباتها على النحو المطلوب لكن ذلك لايجب حقيقة أن البعض مازال يتعامل بعقلية قديمة ويتعامل مع الاستحقاقات الوطنية، والديمقراطية وكأنها مناسبة للحصول على الاستحقاقات المادية والنفعية المترتبة على أية خطة عمل إزاءها.

وبالتنسيق مع السلطة المحلية ومع الجهات المسؤولة الى مجلس النواب لمعالجة تلك المشكلة.. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨م فهناك تقارير مهمة ستقدم في الدورة القادمة لمجلس النواب خصوصاً وأن اللجنة قد قامت بالزور الميداني لكثير من المحافظات وركزت على كل ما يخص العمل الخدمي خاصة صناديق النظافة والتحسين وكذا صندوق الطرق الريفية ومشروع كهرباء الريف وبعض الاعمال الرقابية المنفذة في اطار الكهرباء مثل تأخر مشروع المحطة الغازية وخطوط النقل وغيرها.. كل هذه الأنشطة قد قامت للجنة بتنفيذها وستقدم ان شاء الله في الفترة القادمة ونقول ان لجنة الخدمات خلال عام ٢٠٠٧م كان لها دور فاعل في تنفيذ كثير من الاعمال الرقابية والزور الميداني والذي ياتي في اطار اشرافها ومسؤوليتها الرقابية على وزارة الأشغال العامة والطرق ووزارة الكهرباء والسلطات المحلية للاعمال التي تتعلق باعمال الإنشاءات والكهرباء.

أسباب التعثر

□ بحكم عملكم كرئيس للجنة الخدمات ومعرفتكم بتفاصيل المشاريع المتعثرة.. ترى من يتحمل مسؤوليةتها؟ وكيف يمكن وضع الحلول لها؟

□ في الحقيقة من خلال تواصلنا مع الجهات المعنية وبالذات الوزارات، وجدنا أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء تعثر المشاريع هو في ضالة الاعتمادات المعتمدة في البرنامج الاستثماري والتي تعد احد اهم الاسباب الرئيسية في تعثر هذه المشاريع.. فلا يجوز اعتماد مبلغ عشرة ملايين و عشرين مليوناً لمشروع الطريق أو مشروع كهرباء كلفته التقديرية لا تقل عن ٥٠٠ مليون ريال أو مليار ريال يعني.. فكيف يمكن أن يتم تنفيذ هذا المشروع؟! ضالة المبالغ المعتمدة تؤدي الى تعثر المشاريع حيث يتم مثلاً شق جزء بسيط من الطريق وينتظر الممول الى ان تاتي الدفعة الثانية ولأنه لا يوجد مبلغ معتمد في البرامج الاستثماري هذه احد الاسباب الرئيسية في تعثر المشاريع لذا يجب معالجة هذه المشكلة عند اعداد الموازنة ومعرفة كلفة المشاريع وتقسيم او ترحل المبالغ على ثلاث سنوات او اربع وبالتالي يحدد الفترة الزمنية للتنفيذ.. علماً ان المجلس اوصى بسقف مالي معين لاعتماد اي مشروع بناء على تقرير قدمته اللجنة..

السبب الثاني لتعثر المشاريع يتمثل في ضعف الاشراف وهي مشكلة موجودة وتكمن في عدم صرف مخصصات بدل الاشراف للمهندسين وبالتالي كثير من المشاريع حتى لو انجزت بعد فترة نجدها تتخرب بسبب ضعف الاشراف وعدم تواجد المهندسين المراقبين لسير تنفيذ المشروع والسبب الثالث ضعف الدراسات وعدم اكتمالها فنجده كثيراً من المشاريع يعتمد لها المبالغ المطلوبة لتنفيذها ولكن للأسف لا توجد لها دراسات دقيقة يلتزم بها الممول ويستند عليها المهندس المشرف في متابعة تنفيذ المشروع وكذا ضعف التصاميم وعدم اعطائها الاهتمام والعناية اللازمة بحيث تكون هي المقياس والغصيل ما بين الممول والجهة والمهندس المشرف.. هذه تقديري اهم ثلاثة اسباب رئيسية تقف وراء تعثر المشاريع.

تقارير مهمة

□ ما آخر القضايا التي تقف امامها اللجنة ميدانياً في اطار عملها الرقابي؟

□ لدينا تقارير حول نزول ميداني تم في شهر اغسطس لبعض الجهات كقطاع كهرباء الريف وصندوق الطرق الريفية وتم النزول الى المحطة الغازية وخطوط النقل وذلك لمعرفة مستوى الانجاز في هذه المشاريع الحيوية ولما تم النزول الى مشروع طريق ذمار الحسنية وهذا المشروع جدوى واثري حوله الكثير من اللغط، كما ان لدينا تقارير حول دور صناديق النظافة والتحسين في المحافظات والذي تم الاطلاع من حيث المبدأ بان كثيراً من هذه الصناديق لاتصرف مبالغها في الهدف الذي حدده لها القانون.

□ في اي قطاعات تتركز المشروعات المتعثرة؟

□ المشاريع المتعثرة هي موجودة في مشاريع الطرق ومشاريع الكهرباء فبعضها لها عدة سنوات ولم تنفذ والسبب الرئيسي هو ضعف الاعتمادات والدراسات وضعف التصاميم وضعف الاشراف ونحن بحكم اشرافنا نشعر ان كثيراً من الطرقات ومشروع في الكهرباء لها عدة سنوات لم تنفذ نفس الشيء بالنسبة لكهرباء الريف كارتبط ببعض المناطق عن طريق المؤسسة فهناك مشاريع لها أكثر من ٥ سنوات ولم تنفذ.

تبادل التقارير

□ هل ستواقي اللجنة هيئة مكافحة الفساد بتقاريرها حتى تقوم بدورها؟

□ تم مؤخراً تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وهي الآن في بداية عملها ونحن كمجلس او لجنة كما جاء في القانون لابد ان يكون هناك نوع من التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنائب العام ومجلس النواب باعتبارها احد الادوات الرقابية وهو جزء من البرلمان اضافة الى التشريع، حقيقة لدينا بعض التقارير بقضايا تحتاج الى تحقيق فيها ومتابعة من جهات رقابية مثل الجهاز المركزي وهيئة مكافحة الفساد وان شاء الله في احد تقاريرنا هناك توصية بالحالة جزء منها الى الجهاز المركزي وهيئة مكافحة الفساد لمتابعتها في بعض التقارير الرقابية نفترض ان يكون العكس عموماً حتى الان لم نستلم اي تقرير من الهيئة بحكم انها مازالت في بداية تكوينها ولكن ننظر في المستقبل بان ترفع تقارير الى مجلس النواب وان شاء الله كل ما يتعلق بجانبنا فيما يخص لجنة الخدمات في مجال الاشغال والطرق والكهرباء سنتبنى اي تقارير ترفع إلينا من هيئة مكافحة الفساد.

□ دعا مجلس النواب ان يقف امام تشكيل لجنة الانتخابات بمسؤولية ولا يظل مؤسسة رهينة لحوار عقيم قد لا يفضي الى نتيجة معينة.. وطالب الاحزاب والتنظيمات السياسية التعاطي مع مبادرة الرئيس بمسؤولية والنظر الى مصلحة الوطن قبل كل شيء.. النائب المهندس عوض السقطري رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب وقف على كثير من القضايا السياسية والخدمية التي تهم المجتمع.. وقضايا اخرى تطرق اليها في حوار مهم مع «الميثاق» قال نص ما جاء فيه:

حوار/ فيصل عساج



على البرلمان ألا يقف عاجزاً امام قانون الانتخابات

ضالة الاعتمادات وضعف الاشراف وعدم الدراسات ثلاثية تعثر المشاريع!!

لجنة الخدمات سترفع تقارير مهمة عن الكهرباء والنظافة في الدورة القادمة للمجلس

فهل مجلس النواب يظل متفجعاً وهو المعني بالقانون اي مخول بانتخاب اعضاء اللجنة العليا للانتخابات والحكومة حقيقة تقدمت بهذا المقترح للبرلمان وهو الآن يدرس من قبل اللجنة الدستورية ولجنة الحريات العامة التي تتكون من جميع رؤساء الكتل الحزبية الممثلة في البرلمان والمبادرة متروكة للحوار والنقاش في اطار هاتين اللجنتين، ولكن ان يظل الحوار عقيماً ويبدو جدوى فلا يجب ان يكون هناك فراغ وتصح المؤسسات غير فاعلة ومنتهية فترتها القانونية، نحن مع الحوار وبالفعل وبان المعارضة هي جزء شريك في السلطة ولا بد ان يكون لها رأيها ولها وجود ولكن يجب ان لا تتخلى الحوارات الفترات القانونية للبيانات المنتخبة.

لامست الواقع

□ ما هي حصيله عمل لجنة الخدمات البرلمانية خلال العام على مستوى العمل الميداني فيما يخص المشاريع التنموية والخدمية وتعثر بعضها؟

□ في الواقع ان لجنة الخدمات في اطار عملها الرقابي قامت بعدة نزولات ميدانية وقدمت مجموعة من التقارير الى مجلس النواب وأهمها تقرير عن مشاريع الطرق المتعثرة على مستوى الجمهورية سواء التي ضمن البرنامج الاستثماري او المشاريع التي بقروض خارجية وقد اعطى مجلس النواب اهتماماً كبيراً لهذه التقارير وناقشها باستفاضة لاهميتها وحيويتها كونها لامست واقع الكثير من المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع المتعثرة وقد نشرت اغلب الصحف أهم ما احتوته من كشف لما تم انجازه واسباب التعثرات لكثير من تلك المشاريع فكانت من اهم التقارير الرقابية التي قدمت للمجلس كما أن التقرير الذي قدم حول المشاريع التي نفذت في محافظة اب بمناسبة ذكرى الوحدة اليمنية المباركة - العيد الوطني السابع عشر - والتي شكا بعض الاخوة من اعضاء مجلس النواب انها لم تنفذ بالطريقة المطلوبة وبحسب المواصفات وكان ان قدمت اللجنة تقريرها وحددت حجم هذه المشاريع وما تم اعتماده لها وشرنا في التقرير الى التعثرات والنواقص التي اعترت ورافقت سير تنفيذ بعض تلك المشاريع وكان هذا التقرير -حقيقة- قد لاس الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة الخدمات كما تم تقديم تقرير ثالث بخصوص قيام السلطة المحلية في محافظة عدن بهدم بعض الاسوار لبعض المنشآت التي يمتلكها المواطنون على ارضية متنازع عليها بين كثير من المواطنون مع المؤسسة الاقتصادية وقدمت اللجنة تقريرها

□ في الاونة الاخيرة اثار بعض العناصر شعارات تحرض ضد الوحدة.. من وجهة نظركم كيف يمكن التصدي لها؟

□ اولاً اقول بان الوحدة اليمنية هي هدف نبيل تحقق بفعل نضال الحركة الوطنية اليمنية وبفعل نضال شعبنا اليمني قاطبة على مستوى اليمن بصورة عامة ومكسب كبير تحقق وسيحقق لليمن التقدم والرفعة والازدهار وبعادة الوحدة عادت للانسان اليمني الرفعة والاعتبار واصبح اليمن قوياً وابنائنا اقوياء بفضلها كما اصبح لليمن مكاناً مرموقاً وصوت مسموعاً في المجال الاقليمي والدولي وما يشاع من دعوى الانفصال انما هي دعوى نشاز ونحن نقول انه مهما كانت الاخطاء ومهما كانت النواقص ومهما كانت السلبيات ومهما كانت الممارسات التي تضر بالمواطن اقول بان الوحدة اليمنية هي من كل المنغصات ومن كل المشاكل التي يعانى منها الشعب فلا يجوز ان نهدم بيوتنا على رؤوسنا وتظل حقيقة المشاكل موجودة ويسعى الجميع للتخلص منها وحلها واي ممارسات تسيى للوحدة يجب على الجميع فضحها ومحاربتها من اجل الحفاظ على الوطن واستقرار اليمن الذي لم يشهد استقراراً الا في السنوات الاخيرة ولذلك يفترض على الناس الا يلجأوا الى السياسة التكتيكية والتي هدفها الاضرار بالاهداف الاستراتيجية واقتصد هنا المعارضة.. والوحدة اليمنية هي احد هذه الاهداف ويجب ان لا ننسخر اي هدف تكتيكي للاضرار بالاهداف الاستراتيجية وبالاهداف الوطنية الرئيسية اقول ان على الجميع ان يتحملوا وان نحتم الى العطل بان اليمن بيتنا وهذا وطننا وكل من يعيش فيه يجب ان يخضعوا للحوار.

توسيع الصلاحيات

□ كيف تقيمون مبادرة فضامة رئيس الجمهورية بتطوير النظام السياسي وخصوصاً فيما يتعلق بالحكم المحلي؟

□ مبادرة فضامة رئيس الجمهورية مبادرة ايجابية وشجاعة وتعالج الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونقول بالفعل هي حسب ما اشار فضامة الرئيس مطروحة امام الاحزاب والتنظيمات السياسية للحوار والنقاش وامام منظمات المجتمع المدني انها اكثر جرأة فيما يخص الحكم المحلي، ونحن كنا نتكلم عن السلطة المحلية وانتخاب المحافظين ومدراء العموم وتطوير القانون الحالي وتعديله ولكن رئيس الجمهورية كانت نظرتة اوسع وذلك بان تتنقل السلطة المحلية الى نظام الحكم المحلي والذي هو اوسع ويعطي صلاحيات اكبر للمحافظات والمديريات كما يمنحها كثيراً من السيطرة على بعض الموارد وعلى اجهزة الامن الداخلية وينحها مشاركة فعلية في اتخاذ القرار من خلال انتخاب المجالس وهي بالفعل مستقل من الاعتماد على السلطة المركزية في كل صغيرة وكبيرة ويحملها مسؤولياً بدلاً من الرمي على السلطة المركزية.

فعلماً يوجد نوع من المركزية ولكن بتوسيع صلاحيات السلطات المحلية في المحافظات سيجعل الناس تشعر بوجودها وبمشاركتها بل وان يجتهدوا في قضية توفير وتحصيل الموارد واعتماد وتنفيذ المشاريع والاشراف عليها بينما تحس الآن ان كل الامور متمركزة على السلطات المركزية واقول حقيقة ان النظام و الرئاسي هو نظام جيد ويؤدي الى استقرار الحكم وان الحكومة برئاسة الرئيس تكون اكثر استقراراً وفاعلية في مواجهة وتنفيذ كثير من القرارات السياسية بالإضافة الى ما احتوته المبادرة من تمكين لدور المرأة في البرلمان وفي جانب الانتقال الى الحكم المحلي بشكل عام المبادرة جيدة وتنمى على كل الفعاليات السياسية ان تعاطي معها بجدية ومسؤولية عالية.

قانون الانتخابات

□ الحكومة طلعت من البرلمان اجراء تعديل على قانون الانتخابات لانتخاب اعضاء اللجنة العليا للانتخابات من القضاة.. باعتقادكم لماذا تعارض احزاب المشترك ذلك؟

□ يبدو ان المعارضة تطلب بان يكون لها تمثيل في اطار اللجنة العليا للانتخابات ومع ذلك كل الاحزاب التي توجد في المعارضة موجودة في البرلمان وعند مناقشة البرلمان لهذه القضية تم مناقشتها في الوقت الصانع وحقيقة تم مناقشة موضوع انتخاب اللجنة العليا للانتخابات بعد انتهاء الفترة القانونية لها وكانت فرصة امام احزاب المعارضة والمؤتمر الشعبي خلال السنة الأشهر الماضية بان تتحاور وان تصل الى رؤى وبالتالي تنعكس في مشروع تعديل يقدم من الحكومة الى مجلس النواب ولكن عدم التساوب واشترط المعارضة على اجندا خاصة بها وشروط مصررة عليها ربما افضي الى هذه النتيجة ونحن حقيقة في مجلس النواب نتعامل مع قانون ونتعامل مع دستور فلا يجوز ان نظل مؤسسات ما رهينة لحوار عقيم حوار غير مسؤول لا يفضي الى نتيجة معينة